ECA/EA/ICSOE/24
Distr.: General
21 January 2021

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
الاجتماع الرابع والعشرون
عبر الإنترنت، ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد ١٩ على شرق أفريقيا: استراتيجيات إعادة البناء بشكل أفضل

تقرير

A. 21-00064

أولا– مقدمة

١– عقدت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء التابعة للمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اجتماعا عبر الانترنت في ٢٤–٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، لدراسة موضوع ''الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد ١٩ على شرق أفريقيا: استراتيجيات إعادة البناء بشكل أفضل''. وكان من الضروري عقد الاجتماع عبر الانترنت بسبب جائحة كوفيد ١٩ التي فرضت قيودا على السفر.

٢– وقد جمعت اللجنة، بوصفها جهازا من الأجهزة النظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شرق أفريقيا، عدة مشاركين، من بينهم ممثلون من الدول الأعضاء الاثنتي عشرة، وكذلك من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التي يخدمها المكتب. وشارك في اللجنة أيضا، وهي منتدى لكبار المسؤولين والخبراء من شرق أفريقيا وخارجها، الشركاء الإنمائيون والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث وغير ذلك من الجهات المعنية. وعلى مر السنين، تحوّلت اللجنة إلى منصة لعقد الاجتماعات وتبادل الدروس ومناقشة أداء الاقتصاد الإقليمي، بالإضافة إلى معالجة مسائل مواضيعية.

٣– وفي ظل تأثير جائحة كوفيد ١٩ على جميع البلدان بلا استثناء، ركّزت المناقشات العامة على الأداء الاجتماعي والاقتصادي لشرق أفريقيا. وساهمت تدخلات الدول الأعضاء والقطاع الخاص بشأن الدروس المستفادة من التعامل مع كوفيد ١٩ واستراتيجيات إعادة بناء الاقتصادات، في إثراء المناقشات.

٤– وفي الوقت الذي تقوم فيه حاليا ٧ من البلدان الأربعة عشر لشرق أفريقيا بالتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (منطقة التجارة الحرة)، ناقش الاجتماع الرابع والعشرون للجنة عددا من المواضيع تحت العنوان الرئيسي: ''الفرص والمردودية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''، واطّلعت اللجنة خلاله على استعداد الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة لتفعيل منطقة التجارة الحرة.

٥– واطلع الاجتماع كذلك على عمل المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا على امتداد عام ٢٠٢٠ وعلى خطط عام ٢٠٢١. واستفاد أيضا من العروض المقدمة بشأن أداة التخطيط المتكاملة، ومنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، ومنصة اللوازم الطبية الأفريقية.

الحضور

٦– حضرت الاجتماعَ الرابع والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء وفود من البلدان التالية: إريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر.

٧– وكانت المؤسسات والمنظمات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية التالية ممثلةً أيضا: مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ ولجنة المحيط الهندي؛ ووكالة تيسير النقل العابر في الممر الرئيسي؛ ومبادرة حوض النيل في الممر الشمالي؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛ ومجلس أعمال شرق أفريقيا؛ ومبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة؛ ومركز القانون التجاري؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ووسائل الإعلام الوطنية والدولية؛ والخبراء الاستشاريون؛ والمترجمون الفوريون؛ وموظفو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثانيا– المداولات

١– الجلسة الافتتاحية

(أ) كلمة ترحيب السيد عثمان صالح، وزير خارجية إريتريا

٨– ألقى السيد عثمان صالح كلمة افتتاحية بصفته رئيس مكتب الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء. وشكر المشاركين على تخصيص وقت للمشاركة في الاجتماع، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الدعوة إلى عقده، إذ سمح بالتداول بشأن القضايا السياساتية من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتشكيل المشهد من أجل تنمية شرق أفريقيا. وشكر كذلك أعضاء مكتب الاجتماع الثالث والعشرين للجنة على استعدادهم للعمل من أجل صياغة السياسات على عدة مستويات منذ تعيينهم في أسمرة في عام ٢٠١٩. وأعرب الرئيس المنتهية ولايته عن تقديره لاستمرار تعهد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ التزامات الاجتماع الثالث والعشرين للجنة. وإلى جانب الاعتراف بالعدد المنخفض لحالات الوفيات الناجمة عن كوفيد ١٩ في المنطقة، بفضل التدابير الصارمة لمكافحة الجائحة، سلّط الضوء على التحديات الإقليمية التي هدّدت رفاه الناس، بما فيها جائحة كوفيد ١٩؛ والفيضانات التي دمرت الهياكل الأساسية؛ وغزو الجراد الذي هدّد الأمن الغذائي والدخل.

٩– واعترف السيد عثمان صالح بما ساد في المنطقة من وحدة تحترم التنوع، وشدّد على ضرورة تسخير إمكانات التكامل الإقليمي للقضاء على كوفيد ١٩، وتحفيز التعافي الاقتصادي، وتعزيز تنمية اقتصادات المنطقة، وهو أمر بالغ الأهمية لإيجاد فرص العمل وتحقيق الرخاء للجميع. وأثنى أيضا على الدول الأعضاء لاتخاذها تدابير للحد من انتشار العدوى وتعبئتها حوافز عدة من أجل توفير الحماية الاجتماعية وتعافي الاقتصاد الكلي. وأبرز ضرورة وضع إطار مفاهيمي إقليمي من أجل التأهب لحالات الطوارئ مستقبلا.

(ب) كلمة ترحيب السيدة ماما كايتا، مديرة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٠– أدلت السيدة ماما كايتا، مديرة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، بكلمة افتتاحية نيابة عن الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة فيرا سونغوي. ورحبت بالمشاركين وأشارت إلى الظروف الاستثنائية التي يُعقد فيها الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء. واستذكرت روح التفاؤل التي طبعت اجتماع أسمرة، والتي تعود بشكل كبير إلى النمو الإقليمي الجماعي الذي كان قد بلغ نسبة ٦,٦ في المائة قبل جائحة كوفيد ١٩. وأضافت أنه يجري إحراز تقدم كبير في توطيد السلام، وأن إمكانات تعميق التعاون في جميع أنحاء شرق أفريقيا تظهر بشكل جلي، لا سيما على النحو المجسد في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشارت السيدة كايتا إلى مدى قابلية شرق أفريقيا للتأثر، بسبب اعتماد بعض اقتصاداتها على السياحة والزوار الدوليين. كما تضرّرت الخدمات بشدة، ومن ثم تأثرت العمالة سلبيا. وأشارت إلى فقدان ٣٨ مليون وظيفة دائمة في عام ٢٠٢٠ في شرق أفريقيا. وأشارت مديرة المكتب دون الإقليمي مع الأسف إلى النزاع الخطير في القرن الأفريقي، ورسمت صورة قاتمة للمستقبل.

١١– ورغم أن المستقبل يبدو قاتما، أشارت السيدة كيتا إلى أنه بإمكان شرق أفريقيا – في حال إجراء التدخلات السياسية الصحيحة وضمان السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي– أن تحقق تعافيا قويا من الأزمة، لاسيما بفضل الأسس الجيدة للمنطقة لانتعاش النمو. وقالت إن انكماش الاقتصادات سيكون بمستوى منخفض جدا. فقد بدأت التجارة

الإقليمية في الانتعاش، وباتت شرق أفريقيا جاهزة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة. وحثت القطاع الخاص على استغلال الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة، لا سيما في قطاعات النمو المستقبلية مثل الاقتصاد الرقمي والتمويل. وقالت إن على منطقة شرق أفريقيا أن تعطي الأولوية للسلام والأمن في القرن الأفريقي، وأن تعيد بناء الاستقرار المالي، وأن تتقدم في الخطة الإقليمية على نحو سريع.

٢- تشكيلة المكتب واستعراض جدول الأعمال واعتماده

١٢- اقتُرح أن يواصل مكتب الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء العمل لسنة إضافية. وهو يتشكل على النحو التالي: إريتريا (الرئيس)، وجمهورية سيشيل (النائب الأول للرئيس)، وإثيوبيا (النائب الثاني للرئيس)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (المقرر). وأعربت سيشيل عن تفضيلها شغل منصب النائب الثاني للرئيس، في ظل غياب إثيوبيا عن الاجتماع. وقد تُركت المسألة للمكتب من أجل حلها.

٣- جلسة عامة عن التطورات الاقتصادية الكلية والاجتماعية في شرق أفريقيا

١٣- قدّمت السيدة ماما كيتا، مديرة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية الكلية والاجتماعية في شرق أفريقيا في عام ٢٠٢٠. وسعى التقرير إلى قياس الأداء، وتسليط الضوء على الإنجازات والتحديات، وتحديد الخيارات السياسية. وأشار العرض إلى أن الاقتصاد العالمي يتعافى ببطء من الانخفاض الحاد الذي سجله خلال الإغلاق الشامل المرتبط بكوفيد ١٩ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وأن شرق أفريقيا تعد من بين أسرع المناطق نموا في أفريقيا والعالم. غير أن المنطقة لم تسجل سوى نموٍّ طفيفٍ بسبب جائحة كوفيد ١٩، حيث سجلت أربعة بلدان منها فقط نموا إيجابيا في عام ٢٠٢٠. ولوحظ أيضا أن الأزمة كانت تضخمية في بعض البلدان

١٤- وأشارت المديرة إلى أن جائحة كوفيد ١٩ ضاعفت من قابلية التأثر بالديون في المنطقة. وقبل الأزمة، كانت ثمة أربعة بلدان تجاوزت فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن الجائحة زادت من عدد بلدان المنطقة التي تتجاوز فيها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٠ في المائة. ومن شأن الحصول على التمويل بشروط ميسرة وتخفيف عبء خدمة الديون أن يساعدا البلدان على خفض تكاليف الاقتراض وإعادة توجيه الأموال من خدمة الديون نحو معالجة الأزمة الصحية والاقتصادية. وفي حين انتعشت تجارة البضائع، ظلت تجارة الخدمات تعاني من كساد شديد في المنطقة.

١٥- وسلّط العرض الضوء على انخفاض حالات الإصابة بجائحة كوفيد ١٩ في شرق أفريقيا مقارنة بسائر أفريقيا؛ ومع ذلك، كشفت هذه الأزمة عن وجود ثغرات خطيرة في النظام الصحي الإقليمي. فقد أنفقت معظم اقتصادات شرق أفريقيا أقل من ٥٠ دولارا للفرد على الصحة، أي أقل من نصف المتوسط الأفريقي. وأسفر تأثير كوفيد ١٩ على التعليم عن إغلاق المدارس في وجه ٩٦ مليون تلميذ. وبينما كان الإنفاق دون الإقليمي على الضمان الاجتماعي منخفضا نسبيا، استجابت حكومات كثيرة من خلال توفير حماية اجتماعية قصيرة الأمد. وبالإضافة إلى الأزمة الصحية، واجهت عدة اقتصادات في المنطقة أيضا صدمات مرتبطة بالطقس وأسراب جراد كبيرة، لاسيما في بلدان جنوب السودان والصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا التي شهدت أكبر غزو للجراد الصحراوي منذ ٧٠ عاما. كما تأثرت المنطقة بالفيضانات الموسمية. وأشارت التقديرات إلى أن ٦ ملايين شخص لحقهم الضرر، من بينهم ١,٥ مليون شخص اضطروا إلى مغادرة منازلهم. وفي

الختام، حثت المديرة حكومات المنطقة على القيام بما يلي: الحفاظ على التوازن الصحيح بين التدخلات في مجال السياسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتوفير الحوافز للرقمنة؛ وتحسين شفافية المالية العامة، ومعالجة الشواغل المتعلقة بالديون، وتوفير تدخلات مالية إضافية لمواجهة فقدان الوظائف.

١٦- وقد طرحت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والمؤسسات الشريكة مجموعة أفكار خلال جلسة المناقشة الرفيعة المستوى. وتبادل المشاركون في النقاش الآراء بشأن تأثير كوفيد ١٩ والدروس المستفادة واستراتيجيات التعافي وإعادة البناء بشكل أفضل.

١٧- وأشار الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، ليبرات مفوموكومبيكو، إلى اجتماع رؤساء دول الجماعة في أيار/مايو ٢٠٢٠، الذي قدّم توجيهات سياساتية بشأن كيفية تنسيق إجراءات التصدي الإقليمي لجائحة كوفيد ١٩. وشملت الدروس المستفادة من إجراءات التصدي هذه ما يلي: أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات، مع وجود آلية تنسيق قوية لنجاح هذه الإجراءات إقليميا؛ وضرورة وجود قنوات اتصال واضحة من أجل اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب أثناء تفشي الجائحة؛ وضرورة إشراك الدول الشريكة والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في التفاوض حول التدخلات الإقليمية وبناء توافق الآراء لضمان الإمساك بزمام الأمر، والتأييد، وزيادة احتمال تنفيذ التوصيات. وقال السيد مفوموكيكو إن وجود أدوات توجيهية إقليمية يساعد على الحد من اللبس، ويُعتبَر ضروريا لتوجيه الموارد بازدواجية محدودة، ويتيح فرصة أفضل لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

١٨- وأشار الأمين العام للجنة المحيط الهندي، فيلايودوم ماريموتو، إلى أن شبكة مراقبة الأوبئة وإدارة عمليات الإنذار (نهج الصحة الواحدة Health One-SEGA) التابعة للجنة المحيط الهندي قامت بتنسيق خطة الطوارئ ضد جائحة كوفيد ١٩. ولهذه الخطة عدة عناصر تشمل ما يلي: مراقبة الحدود؛ والتوعية العامة؛ والوقاية والاستجابة، بما في ذلك إدارة الحالات. وأشار أيضا إلى أهمية تعزيز التواصل الإقليمي، لا سيما بالنسبة لدول لجنة المحيط الهندي، وكذا تعزيز التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا. وسلّط الأمين العام الضوء على تعزيز نظم الصحة العامة، والاستثمار في التواصل الرقمي، وتحسين نظم إنتاج الأغذية، وتعزيز سلاسل الإمداد الإقليمية.

١٩- وتطرقت السيدة نِّينا نوابوفو، المديرة العامة بالإنابة لمجموعة مصرف التنمية الأفريقي، في عرضها إلى الكيفية التي بها المصرف البنك أفريقيا خلال أزمة كوفيد ١٩. وأشارت المتحدثة إلى قيام بالمصرف بتكييف البرنامج المصرفية من أجل تقديم دعم سريع ومرن للدول الأعضاء. ووافق المصرف على تقديم ٢٧ مليون دولار لتعزيز جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى حشد استجابة قارية للحد من الجائحة. وإلى جانب ذلك، وافق المصرف على تقديم مساعدة طارئة بقيمة مليوني دولار لمنظمة الصحة العالمية بهدف تعزيز قدرتها على مساعدة البلدان الأفريقية على احتواء الجائحة والتخفيف من آثارها. وأشارت السيدة نوابوفو أيضا إلى الدروس المستفادة من الجائحة، بما في ذلك: أهمية تعزيز التعاون الإقليمي؛ وضرورة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وضرورة دعم الهياكل الأساسية المادية وتيسير التجارة؛ وكذلك أهمية رقمنة قطاعات الصحة والتعليم والخدمات. وأشارت أيضا إلى أن منطقة التجارة الحرة تتيح فرص نمو للمنطقة.

٢٠- وعرضت السيدة باتريشيا أروا، نائبة مدير وزارة التصنيع والتجارة وتنمية المشاريع في كينيا، التدابير التي نفّذها البلد من أجل التصدي للأزمة، بما في ذلك:

(أ) إحالة مسألة الاستجابة الصحية الوطنية إلى مجلس الوزراء، مع تقديم تقارير أسبوعية للرئيس؛

(ب) إنشاء أفرقة عاملة على مستوى القطاعات؛

(ج) وضع سياسة الخدمات الأساسية (لا تزال المنتجات الطازجة متاحة والأسواق مفتوحة)؛

(د) إعطاء الأولوية للإمدادات الصيدلانية والطبية والتعهد بالحفاظ على الوظائف في قطاعي الصيدلة والنسيج في حال تعطل الإمدادات؛

(هـ) حث مصنعي قطاع النسيج على إعادة التوجّه نحو تصنيع معدات الحماية الشخصية؛

(و) تحويل منصة الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة ''أم بيسا'' (M-Pesa) للتشجيع على استخدام البدائل الرقمية للنقود.

٢١- وتحدثت ماري سالومي نداباتاريي، الأمينة الدائمة لوزارة المالية والميزانية والتخطيط الاقتصادي في بوروندي، عن التدخلات الوطنية، بما في ذلك تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار من الميزانية لمكافحة جائحة كوفيد ١٩، وتنظيم حملة وطنية لإجراء فحوص شاملة على امتداد ثلاثة أشهر، وهو ما كشف عن وجود حالات دنيا للإصابة بكوفيد ١٩. وأنشئ صندوق للشركاء الذين يرغبون في دعم الحكومة. وأبرزت الدروس المستفادة من التصدي للجائحة في بوروندي أهمية ما يلي:

(أ) الالتزام السياسي؛

(ب) إدارة المالية العامة؛

(ج) تنظيم حملات لمكافحة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛

(د) التعاون مع الشركاء التقنيين والماليين؛

(هـ) العمل مع البلدان المجاورة؛

(و) استكشاف مصادر أخرى للإيرادات؛

(ز) وضع استراتيجيات للحد من انتشار الجائحة وإعادة تشغيل الاقتصاد؛

(ح) الاستثمار في القطاعين العام والخاص: الزراعة والهياكل الأساسية ورأس المال البشري.

٢٢- وأبلغت مريم حمادو، المديرة بوزارة المالية في جيبوتي، الاجتماع بأن جيبوتي سارعت إلى اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك الإغلاق الشامل وتعبئة الموارد الطبية وإجراء الاختبارات الجماعية. وأشارت إلى أنه بينما كان التأثير المباشر لكوفيد ١٩ على الصحة قليلا في ظل عدد الإصابات المحدود، فإنه أثَّر على مشاكل أخرى، مثل السل ووفيات الأمهات. وقد أُفرج عن مزيد الأموال لقطاع الصحة.

٢٣- وأشار السيد هربرت روبنسون، من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، إلى أن معظم بلدان شرق أفريقيا باتت تعتمد كثيرا على قطاع الخدمات، وهو القطاع الذي تأثّر بالأزمة. وأعرب عن تأييده لنهج المؤسسة إزاء بناء القدرات فيما يتعلق بكوفيد ١٩، مبرزا، ضمن مسائل أخرى، إنقاذ الأرواح، وإعادة بناء الاقتصادات وسبل كسب العيش بسرعة، وحماية الرخاء من أجل استخدام طويل الأمد وفعال للتكنولوجيا الرقمية لضمان بناء القدرة على الصمود أمام الجوائح مستقبلا. وأعرب على وجه التحديد، ومن خلال أمثلة، عن تأييده لاستراتيجية المؤسسة بشأن كوفيد ١٩ لإعادة البناء بشكل أفضل، والتي شملت:

(أ) القدرة على تنسيق التأهب للجوائح والتصدي لها؛

(ب) قدرة المجتمع على الصمود أمام كوفيد ١٩ والتصدي له؛

(ج) الديون وإدارة الاقتصاد الكلي؛

(د) التعافي الاقتصادي الاجتماعي والقدرة على الصمود في فترة ما بعد كوفيد ١٩؛

(هـ) توليد المعارف وتقاسمها لتعزيز القدرة على التصدي لكوفيد ١٩.

٢٤- وعند تلخيص الإجراءات، سلّط رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، ممثلاً بالسفير غيراتو تيسفاميل من إريتريا، الضوء على أهمية التحلي بالواقعية في احتواء الجائحة، مع الحفاظ على الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وأكّد أيضا على ضرورة تحلي السكان بالانضباط والمشاركة المسؤولة، ووجود نظم صحية عامة فعالة على كل الصعد من المحلي إلى الوطني.

٢٥- واستمعت حلقة النقاش مع القطاع الخاص إلى السيد قيصر ريكو، ممثل القطاع الخاص في جنوب السودان. وأشار السيد ريكو إلى تزامن الأزمة العالمية للجائحة في جنوب السودان مع أزماته المحلية. وأضاف أن القطاع الخاص يواجه تحديات في العمل بفعالية، وقد تكبد خسائر، لا سيما في قطاع النفط، بسبب تناقص الطلب العالمي الذي أدّى إلى تراجع حاد في الأسعار. ونتيجة لذلك، شرعت الحكومة في تنويع الاقتصاد كاستراتيجية لمكافحة الصدمات الخارجية مثل كوفيد ١٩، ولدعم القطاع الخاص. وأكد أن من شأن الحد من الاعتماد على النفط أن يساعد البلاد على التعامل بشكل أفضل مع الركود المرتبط بكوفيد ١٩. وهذا من شأنه أن يفضي إلى توسيع قاعدة صادرات البلد. وسلط الضوء على بعض القطاعات التي يتعين تعزيزها ضمن قطاعات أخرى، بما في ذلك الزراعة والتعدين والسياحة والأعمال المصرفية والأسواق المالية والخدمات. وبالنسبة للخدمات، تعتبر الخدمات اللوجستية أساسية لكنها تأثرت كثيراً بجائحة كوفيد ١٩ الحالية.

٢٦- وأشار السيد ريكو إلى أنه لا تزال أمام الخطط الرامية إلى تعبئة الموارد، وتعزيز الهياكل الأساسية، وتوفير لوائح تنظيمية ملائمة ومناخ أعمال موات، طريق طويلة ينبغي قطعها. وقُدّمت التوصيات التالية:

(أ) نظرا لما تسبب فيه ارتفاع التكاليف ونقص القدرات البشرية من تقييد لزيادة الرقمنة في القطاعين العام والخاص خلال الجائحة، فإنه يمكن تصنيع المنتجات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخفض التكاليف، ويمكن أيضا تقاسم القدرات البشرية القائمة؛

(ب) إعادة تأهيل القطاعات التي تكبّدت خسائر فادحة بسبب كوفيد ١٩، من خلال تقديم بعض الدعم المالي؛

(ج) صياغة خطة شاملة للتعافي من جائحة كوفيد ١٩ وإنشاء صندوق خاص لتسهيل تعافي اقتصادات المنطقة تعافيا أسرع وإعادة البناء بشكل أفضل.

٢٧- وقدّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عروضا تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وكان الغرض من هذه الجلسة هو تبادل المعلومات وإبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات ذات الصلة.

٢٨- وقدّم السيد نسيم أولمان، ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عرضا بعنوان ''نحو التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.'' ومن أبرز ما تضمنه عرضه أن تمويل أهداف التنمية المستدامة لا يزال يشكل تحديا كبيرا، حيث تكافح البلدان الأفريقية من أجل سد الثغرة التمويلية السنوية التي تبلغ ٩٢,٨ مليار دولار لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتصدي لأزمة كوفيد ١٩. ويتعيّن على البلدان إجراء استعراضات وطنية طوعية قائمة على الأدلة، واستعراضات محلية طوعية، ومتابعة هذه الاستعراضات للمساهمة في تحسين توطين أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها.'' وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة وتعزيز الشراكات وتعبئة الموارد. وشجّع السيد أولمان البلدان التي لم تترشح بعدُ لإجراء استعراضات وطنية طوعية على التخطيط لإجرائها في عام ٢٠٢٢. وفي الختام، أبلغ الاجتماع بالدورة السابعة المقرّرة للمنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة وبأهدافها المتمثلة في النظر في إجراءات التعافي من كوفيد ١٩ وبلورتها؛ والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع عَقدِ العمل؛ وتسهيل التعلّم وتقاسم النّهج والأدوات والخبرات، مع الحرص على إشراك الجميع.

٢٩- وقدم السيد تاديلي فيريدي، ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عرضا عن أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة، وأشار إلى وظائف الأداة، مثل القدرة على إدماج خطط إنمائية متعددة وتنفيذها في الوقت نفسه في إطار خطط التنمية الوطنية، ودعم الاتساق، وتتبع التقدم المحرز، وتحديد أولويات التدخلات، وإعداد التقارير بطريقة منسقة. وأضاف أنه بإمكان هذه الأداة أن تساعد في إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ واتفاق باريس، من بين أمور أخرى، في خطط التنمية الوطنية. وقال على وجه التحديد إن الأداة تسهل مواءمة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة ٢٠٦٣ على مستوى الأهداف والغايات والمؤشرات. وأكد أن هذا الإبلاغ المتكامل مفيد في خفض تكاليف معاملات رصد الخطط الإقليمية والعالمية والإبلاغ عنها، وساعد على تحديد الثغرات في القدرات التي قد تُشكّل أساسا لتصميم برامج بناء القدرات القائمة على الأدلة. وبشكل عام، تعمل الأداة، باعتبارها نقطة خدمات موحّدة وبرنامج آلي شبكي، كإطار عمل لجعل جيل الخطط الإنمائية القادم مرنا وشاملا. وقد صُمّمت الأداة لدعم البلدان الأفريقية من أجل تحسين نوعية خططها الإنمائية. وعند الطلب، يمكن تقديم الدعم التقني بشأن استخدام وتطبيق مجموعة الأدوات.

٤- عروض عن فرص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومردوديتها

٣٠- أكّد العرض الذي قدمته السيدة كايتا، مديرة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، والمستمد من منشور المكتب دون الإقليمي الذي يحمل عنوان *إنشاء سوق إقليمية موحدة في شرق أفريقيا*، على أهمية منطقة التجارة الحرة في شرق أفريقيا، وقيّم آثارها. وأضاف أنه في حين كانت منطقة شرق أفريقيا أسرع المناطق نموا في أفريقيا، فإنها باتت تواجه تحديات

الضغوط الديمغرافية، ونقص فرص العمل، وضعف الأداء التجاري، والتغير الهيكلي البطيء. وتشمل المنافع التي يتوقع أن تجنيها منطقة شرق أفريقيا من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مكاسب رفاه تبلغ قيمتها ١,٨ مليار دولار، وصادرات جديدة داخل المنطقة تبلغ قيمتها مليار دولار، فضلا عن مليوني وظيفة جديدة. وأشار العرض إلى أن المنافع ستكون في نهاية المطاف أكبر بسبب انخفاض الحواجز غير الجمركية، وتيسير التجارة، وزيادة تجارة الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء والشباب، وكذلك الشركات الصغيرة، بحاجة إلى الاستفادة من منطقة التجارة الحرة، بدعم من الحكومات والمؤسسات. وقد أشارت الاعتبارات الرئيسية من التقرير إلى ما يلي:

(أ) يحتاج شرق أفريقيا إلى تكامل أعمق؛

(ب) تشكل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية محركا لتحقيق التغيير؛

(ج) تحتاج منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى أن تكون شاملة.

٣١- وأعرب الاجتماع أيضا عن تقديره لاستنتاجات تقرير الخدمات التجارية المقدّم من السيد أندرو مولد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأكد السيد مولد أن بروتوكول منطقة التجارة الحرة بشأن تجارة الخدمات يهدف إلى إنشاء ''سوق خدمات واحدة مفتوحة وقائمة على قواعد وشفافة وشاملة ومتكاملة''. وأضاف أنه تم في المرحلة الأولى، تم تحديد خمسة قطاعات ذات أولوية (خدمات الأعمال التجارية، والاتصالات، والتمويل، والنقل، والسياحة)، بناء على أساس منطقي مفاده أن قطاعات الخدمات هذه سيكون لها، في حال تحريرها إقليميا، أكبر أثر على تجارة البضائع. وشدد على أن المفاوضات على الخدمات هي بطبيعتها أكثر تعقيدا من المفاوضات على السلع. فعلى الصعيد القاري، في حين تتّبع مصر إطارا تنظيميا وقائيا إلى حدّ ما بالنسبة لقطاع خدماتها، فإن جنوب أفريقيا تتّبع تدابير أقل حماية وإن ظلت أكبر من التدابير التي يتبعها العديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا. ويوجد تباين كبير داخل المنطقة دون الإقليمية، حيث تعتمد جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا بيئات تنظيمية تقييدية في مجال الخدمات، في حين تعتمد رواندا وبوروندي ومدغشقر بيئات أكثر انفتاحا. وأشار المتحدث الى أهمية اعتماد نوع من التنظيم فى قطاعات الأعمال المصرفية والسفر الجوي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة لحماية المستهلكين.

٣٢- وقال السيد مولد إن الحجج الداعية إلى تحرير قطاع الخدمات أكثر تشبه تلك الداعية إلى تحرير التجارة في السلع. ونشر تقديرات واسعة النطاق مستمدة من دراسات سابقة عن تحرير التجارة العالمية في الخدمات، وهي تخص مكاسب تتراوح بين ٥٠ مليار دولار وأكثر من تريليون دولار. ومن خلال نموذج الجاذبية لتقدير أثر بروتوكولات جماعة شرق أفريقيا على الخدمات، حيث قدّر المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا أن إنشاءه أسفر عن زيادة تجارة الخدمات داخل المنطقة بنسبة ٦٥ في المائة (وهي زيادة مماثلة لتلك التي حقّقها الاتحاد الأوروبي من خلال برنامجه للسوق الموحدة). وفيما يتعلق بأسباب تشجيع تحرير تجارة الخدمات أكثر في شرق أفريقيا، أشار السيد مولد إلى النتائج الإيجابية التي أسفر عنها تحليل الميزة النسبية الظاهرة. فمنطقة شرق أفريقيا هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي لديها ميزة نسبية ظاهرة ثابتة في الخدمات في جميع أنحاء القارة. وعلاوة على ذلك، تبلغ المردودية في الخدمات في المنطقة مستوى مرتفعا للغاية، حيث تسجّل قطاعات فرعية عديدة مردودا بمعدلات تزيد على ١٠ في المائة سنويا. ونبّه مقدّم العرض إلى كون المسائل غير بسيطة بالنسبة لكل قطاع فرعي. وأكّد على ضرورة أن يجري واضعو السياسات المزيد من البحوث كي تسترشد بها القرارات.

٣٣- وقدّم السيد جوزيف ميثوا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عرضا عن منصة اللوازم الطبية في أفريقيا. وقال إن المنصة أُنشئت لضمان توافر اللوازم الطبية الحيوية على منصة مركزية. وقال إن ذلك يفتح الباب أمام الوصول الفوري إلى قاعدة أفريقية وعالمية من المصنِّعين والشركاء الاستراتيجيين للمشتريات المعتمدين. وأضاف أنها تمكّن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من شراء معدّات طبية معتمدة مثل أدوات التشخيص، ومعدات الوقاية الشخصية، ووسائل التنظيم السريرية مع زيادة فعالية التكلفة والموثوقية والشفافية. وعلاوة على ذلك، تكفل المنصة الحصول على إمدادات جيدة النوعية ومسجّلة من خلال مصنِّعين معتمدين ويحملون شهادات دولية وأفريقية، وبالتالي يُتجنّب وصول المنتجات التي لا تستوفي المعايير المطلوبة إلى المنصة. وهي تشكل واجهة فريدة تسمح بتجميع الأحجام، وإدارة الحصص، وتيسير الدفع، فضلا عن توفير اللوجستيات والنقل، لضمان حصول الحكومات الأفريقية على الإمدادات الحيوية بشكل متساو وفعال من حيث التكلفة. كما تقوم ببناء الشراكات واستكشاف جميع الأسواق عن طريق المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

٣٤- وتم الحصول على زهاء ١٠ ملايين من أدوات الاختبار التشخيصي من خلال منظمة الصحة العالمية على أساس الحصص. وأدرجت المبادرة دعمَ مؤسسات عالمية صارمة، مثل إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة الأمريكية، وإدارة الصحة الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنظمة الصحة الكندية، ووكالة الطب الأفريقية، ومنظمة الصحة العالمية، للمساعدة في ضمان الجودة. وقد جرى حثّ الموردين الأفريقيين على الانضمام إلى المنصة التي أُنشئت لسد فجوة العرض والتصدي بفعالية لجائحة كوفيد ١٩.

٣٥- وقدّم السيد كومي تسووو من الأونكتاد عرضا عن ''منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وآثارها على الأعمال التجارية في شرق أفريقيا''. وأشار في عرضه إلى أنه بينما تعتمد معظم البلدان الأفريقية على صادرات السلع الأساسية، تمثل السلع المصنعة نسبة أعلى بكثير من التجارة داخل المنطقة، وهو ما يبين مدى استصواب رفع مستوى هذه التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة لدعم التصنيع. ومن خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية أو تخفيضها، ستُوحد منطقة التجارة الحرة أفريقيا في سوق يزيد عدد سكانها على ٢,٣ تريليون دولار و١,٣ مليار نسمة، وهو ما يعني تحسين وفورات الحجم وزيادة القدرة التنافسية. وتعتمد أفريقيا أيضا اعتمادا كبيرا على الواردات من بقية العالم، مقارنة بالواردات بين البلدان الأفريقية. وهي تشمل، من بين منتجات أخرى، منتجات الأغذية الزراعية مثل الأرز والحليب، وكذا المواد الكيميائية. غير أنه يُحتمل أن تركّز البلدان الأفريقية على سلاسل قيمة بعض المنتجات الرئيسية مثل الوقود والأسمدة ومنتجات الألبان والأسمنت والمعادن.

٣٦- وتقاسم السيد تسووو عددا من الفوائد المحتملة، بما في ذلك في قطاع السيارات، حيث من المتوقع أن ينمو سوق السيارات الأفريقية بشكل كبير، من ٤٥ مليون سيارة في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ١٣٥ مليون سيارة بحلول عام ٢٠٤٠. وعلاوة على ذلك، أشار إلى احتمال استغلال بلدان أفريقية مثل جنوب السودان وأوغندا الزيوت ومواد التشحيم الأساسية (في السنوات المقبلة)، بما يسمح لها بإنتاج منتجات كيميائية نفطية في المنطقة. ويُستورد أكثر من ٩٥ في المائة من المنتجات الطبية والصيدلانية الأفريقية من خارج القارة (بما في ذلك من الاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة والمملكة المتحدة). وتفعيل منطقة التجارة الحرة بإمكانه دعم الجهود القارية الرامية إلى إعادة تشكيل قطاع المستحضرات الصيدلانية عن طريق زيادة الاعتماد على الصناعات المحلية/الإقليمية. وتُتداول منتجات الألبان من شرق أفريقيا في الأسواق الإقليمية أساسا بسبب الترتيبات التفضيلية القائمة، وتواصِل القارة الاعتماد أكثر على الاتحاد الأوروبي لاستيراد منتجات الألبان. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن القدرة على المنافسة ستطرح مشكلة أمام أسواق الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا. كما ينطوي الشاي على

إمكانات تجارية كبيرة داخل أفريقيا، ولا سيما من شرق أفريقيا نحو شمالها. وفي الختام، نبّه إلى أن جني المنافع من منطقة التجارة الحرة ليس أمرا تلقائيا، وإلى أن التصدي للحواجز غير التعريفية، التي لا تزال تعوق السوق الأفريقية الداخلية، ينبغي أن يكون أولوية. وينبغي للحكومات أن تهيّئ البيئة المواتية وأن تُسلّم في الوقت ذاته بالدور المحوري للقطاع الخاص في تفعيل منطقة التجارة الحرة.

٣٧- واستفاد الاجتماع أيضا من حلقة النقاش المتعلقة بالاستعداد لتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويتألف الفريق من السادة جان لوسيان بوسا تونغبا، وزير الدولة للتجارة الخارجية بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبرودونس سيباهيزي، كبير المستشارين التقنيين المعني بمنطقة التجارة الحرة (مفوضية الاتحاد الأفريقي)، وجيوفري كامانزي من مجلس الأعمال التجارية لشرق أفريقيا؛ وجون ستيوارت من مركز القانون التجاري.

٣٨- وعرض السيد تونغبا تجربة بلاده في الاستعداد للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة. وأشار إلى أن المنطقة ستساعد في تخطي الصدمات المترتبة عن كوفيد ١٩. وشدّد على توجيه الاستثمار صوب التعليم والتكنولوجيا الرقمية من أجل نمو سريع للقارة.

٣٩- وقال السيد سيبياهيزي إن جائحة كوفيد ١٩ أبطأت مستوى الاستعداد الوطني لتفعيل منطقة التجارة الحرة. ونظرا للتحديات التي تواجهها الدول الأفريقية الأعضاء التي ركزت جهودها على إنقاذ الحياة البشرية بدلا من مواصلة المفاوضات التجارية، فإنه قد تأجل بدء موعد التبادل التجاري إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. فقد كانت هناك تحديات اقتصادية ذات صلة، بما في ذلك انهيار أسواق السلع الأساسية، باستثناء الذهب؛ وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية للمنتجات النهائية والوسيطة، بما يؤدي إلى نقص على مستوى البيع بالتجزئة والإنتاج؛ وتعطيل التجارة عبر الحدود، فضلا عن انخفاض التجارة الدولية والتجارة داخل أفريقيا بسبب أمور من بينها الإغلاق الشامل، والقيود المفروضة على الحركة، وإغلاق الحدود والمطارات. وسيتجلّى ذلك في تسجيل معدّلات نمو سلبية وزيادة الفقر.

٤٠- وأشار السيد سيباهيزي إلى الدور الاستراتيجي لمنطقة التجارة الحرة في تيسير التعافي السريع، من خلال تطوير سلاسل قيمة إقليمية وقارية مرتبطة على نحو تنافسي بسلاسل القيمة العالمية. وأشار إلى أن القيمة المضافة ستشكل الأداة الرئيسية للاستراتيجية الأفريقية للسلع الأساسية، وإلى أن تجهيز المنتجات الزراعية يشكل نقطة انطلاق جيدة. وأضاف أن منطقة التجارة الحرة ستقوم، عند تفعيلها بالكامل، بتحويل أفريقيا من مستورد صاف للأغذية إلى مصدر صاف لها. ومن شأن ذلك أيضا أن يعزز التجارة الأفريقية بشكل كبير، لاسيما التجارة داخل المنطقة في مجال الصناعة التحويلية. وأشار السيد سيباهيزي، مستشهدا بدراسة أجراها البنك الدولي، إلى النتائج التي توصلت إليها بشأن الآثار الاقتصادية والتوزيعية الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة. وقد كشفت الدراسة أن المرأة الأفريقية ستحصل على فوائد كثيرة، لأنها تمثل غالبية المشتغلين بالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ومن شأن منطقة التجارة الحرة أن تُخرج ٣٠ مليون أفريقي من براثن الفقر المدقع، وأن تعزز إيرادات زهاء ٦٨ مليون آخرين يعيشون على أقل من ٥,٥٠ دولار في اليوم. ومن المتوقع أن تقدم هذه المنطقة دفعة للإنتاج الإقليمي، إذ سيكون إجمالي إنتاج القارة أعلى بقرابة ٢١٢ مليار دولار من خط الأساس بحلول عام ٢٠٣٥.

٤١- وبالنسبة للاتحاد الأفريقي، قال السيد سيباهيزي إن استعداد البلدان يشمل عوامل كثيرة، منها التوقيع والتصديق على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ثم مواءمة القواعد والنظم المحلية. وعَرض قائمة بالأعمال التحضيرية على الصعيد الوطني. وأطلع اللجنة على مبادرات أخرى لاستكمال الجهود الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك

تطوير واختبار المرحلة التجريبية لمنصات البلدان الأفريقية للدفع والتسديد والمرصد الأفريقي للتجارة، ضمن آليات أخرى. وأكد من جديد على ضرورة أن تضع الحكومات أطرا تنظيمية وأن تقوم بتعبئة القطاع الخاص، وهو ما سيشكل عنصرا أساسيا في نجاح منطقة التجارة الحرة.

٤٢- وأبرز جيوفري كامانزي من مجلس الأعمال في شرق أفريقيا أهمية الإرادة السياسية لتفعيل منطقة التجارة الحرة. وأشار إلى أهمية زيادة وعي القطاع الخاص بأهمية هذه المنطقة. وفيما يتصل بالثغرات في القدرات في القطاع الخاص، أشار إلى ضرورة معالجتها مع التركيز على ثغرات الموارد المالية والمهارات على حد سواء. كما شدّد على أهمية اتّباع نهج تشاركي متكامل بالنسبة لجميع الجهات صاحبة المصلحة.

٤٣- وقدّم جون ستيوارت من مركز القانون التجاري عرضا عن الإمكانات المتاحة للتجارة الرقمية في شرق أفريقيا. وأشار إلى أن جائحة كوفيد ١٩ أسفرت عن زيادة كبيرة في التجارة الرقمية، وإلى أنه من المتوقع استمرار جزء كبير من هذا التحول. وقد احتلت أوغندا ورواندا وكينيا معا مرتبة عُليا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حيث الاستعداد للتجارة الإلكترونية. وسلّط السيد ستيوارت الضوء على احتلال كينيا المعروفة بابتكار الخدمات النقدية بواسطة الأجهزة المحمولة M-Pesa، المراكز الثلاثة الأولى من بين أكثر الوجهات الأفريقية جذبا للاستثمارات الموجّهة للمشاريع الناشئة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتشكّل التكنولوجيا المالية أهم مجال في نشاط المشاريع الناشئة في أفريقيا، لأن تيسير الدفع عبر الحدود يتطلب وجود منصات كبيرة مثل منصة عموم أفريقيا للمدفوعات والتسويات. وبغية توسيع التجارة الرقمية بين البلدان الأفريقية، لا بد من الاستثمار في القدرة اللوجستية. وينبغي أن تكون الجهات المقدمة للخدمات البريدية الوطنية، التي غالبا ما تكون الحلقة الأضعف، والخدمات التوصيلية واللوجستية، متاحة ومعبأة. ولا بد أيضا من وجود هياكل أساسية طرقية وسككية وجوية موثوقة. ويمكن أن تكون أفريقيا مبتكرة في التجارة الرقمية – فعملاق التجارة الإلكترونية الأفريقي Jumia.com ابتكر نظما للدفع والتسليم من أجل إيجاد حلول لتجارته. وأشار السيد ستيوارت إلى أن الشركات الصغيرة والصغرى كثيرا ما لا تتمكن من الاستفادة من الأفضليات في إطار الترتيب التجاري التفضيلي لجماعة شرق أفريقيا بسبب تكاليف الامتثال الثابتة. ومع ذلك، تمثل ''الشركات متعددة الجنسيات الصغرى'' قصة نجاح للمنصات العالمية مثل ''علي بابا'' (Alibaba) وإيباي (eBay) و. وفي الختام، سلط مقدم العرض الضوء على الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية والفجوة الرقمية في بوروندي وجنوب السودان، وهما البلدان المتخلفان من حيث تغطية النطاق العريض.

٤٤- وقدّمت السيدة راشيل نسوبوغا التقرير السنوي عن أعمال المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا. وأشارت إلى التقدم المحرز في مجالات التكامل الإقليمي وتفعيل منطقة التجارة الحرة، والتجارة، وتطوير سلاسل القيمة، وكذا في الاقتصاد الأزرق والسياحة الإقليمية، وهو ما يجري دعمه من خلال المهام الأساسية الثلاث للمكتب المتمثلة في العمل كمركز فكر والدعوة والدعم التشغيلي. وأحاط الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء علما بنقاط العمل المنبثقة عن الاجتماع الثالث والعشرين للجنة بشأن منطقة التجارة الحرة، والاقتصاد الأزرق والسياحة الإقليمية، وكذا التعجيل بالشراكة من أجل التنمية المستدامة.

٤٥- وأيّد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا وضع استراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كينيا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وكذا استراتيجية إقليمية لجماعة شرق أفريقيا. كما أُعدت تقارير إقليمية عن إمكانات منطقة التجارة الحرة. وشملت الشراكات المتعلقة بتفعيل المنطقة تنظيم حلقات دراسية شبكية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والأونكتاد؛

وإعداد موجزات سياساتية بشأن التجارة الإقليمية بالاشتراك مع مبادرة ''شرق أفريقيا علامة مسجلة''، ومؤسسة بروكينغز؛ وتنظيم الحلقة الدارسية الشبكية بشأن التجارة والأعمال التجارية لشرق أفريقيا بمعية الغرفة الوطنية الكينية للتجارة والصناعة؛ ودعم منصة اللوازم الطبية الأفريقية إلى جانب المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، ومصرف أفريكسيم ومكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي؛ وتنظيم المنتدى العالمي للتصنيع بشأن مستقبل سلاسل القيمة الإقليمية مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغرفة التجارة الدولية واتحاد الأعمال الياباني ومفوضية الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وعقد مشاورات مع القطاع الخاص، بالاشتراك مع اتحاد القطاع الخاص في رواندا.

٤٦- وفيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق، أشار الاجتماع إلى العمل الجاري لوضع الأدوات والنُّهج اللازمة لقياس إمكاناته، ومن بينها دراسة حسابات الاقتصاد الأزرق الفرعية، وهي مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مصرف التنمية الكاريبي؛ ومجموعة أدوات تقييم الاقتصاد الأزرق التي تُستخدم لتحديد حجم مساهمة الموارد المائية والبحرية في المنطقة من خلال التقييمات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الرائدة. كما أشير إلى الدعم المقدّم لخطة التنمية الوطنية لجيبوتي، حيث تشكل مصائد الأسماك قطاعا ذا أولوية، ولاجتماعات الاقتصاد الأزرق وحلقاتها الدراسية الشبكية التي نُظّمت لدعم عملية وضع السياسات وزيادة الوعي بمفهوم الاقتصاد الأزرق في المنطقة.

٤٧- وفيما يتعلق بالسياحة، أشار الاجتماع إلى أن هذا القطاع، الذي يعمل فيه زهاء ٧,٢ ملايين شخص في المنطقة، كان الأكثر تضررا من كوفيد ١٩. وتشير تقديرات جماعة شرق أفريقيا إلى انخفاض بنسبة ٤٠ إلى ٦٠ في المائة في أنشطة السياحة داخل المنطقة، وإلى خسائر كبيرة في الوظائف في جميع سلاسل القيمة. ومن ثم، أعربت اللجنة عن تقديرها لنشر دراسة تمويل السياحة، ولتنظيم اجتماع فريق الخبراء المخصص في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

٤٨- وتلقّى الاجتماع مساهمة من برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا لعام ٢٠٢١، وأشار إلى أن المكتب سيواصل تقديم الدعم لتقييم أثر كوفيد ١٩.

٤٩- ويتعين على المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا أن يتابع التوصيات والإجراءات الواردة في البيان.